

التكامل الاقتصادي وانعكاساته على الدول العربية

الفتاح محمد عثمان مختار (*)

المخلص: تناول هذا البحث بالوصف والتحليل التكامل الاقتصادي وانعكاساته على الدول العربية، موضحاً لمفهوم التكامل الاقتصادي، ومبيئاً لتجارب التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية، ومحللاً لانعكاساته على الدول العربية المتكاملة. وجاءت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث أن التجارب التي مرت بها المنطقة العربية في مجال التكامل الاقتصادي العربي لم تحقق النجاح المأمول، ولم ترض تطلعات وآمال شعوبها، بالرغم من أنها كانت سبباً في قيام التحالفات والتجمعات فيما بينها. وأبرزت النتائج أيضاً أن التكامل الاقتصادي يساهم في اتساع الأسواق وتحقيق وفورات الإنتاج الكبير والمنافسة في الأسواق الدولية. كما جاءت النتائج أيضاً بأن التكامل الاقتصادي يمنح الدول العربية ميزة القدرة على المساومة والتعامل مع الكيانات المتكثلة مع بعضها. وعليه جاءت التوصيات والمقترحات بضرورة مراجعة جميع الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي والعالمي، وجاءت التوصيات أيضاً بضرورة زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية، كما جاءت التوصيات أيضاً بضرورة اتخاذ خطوات عملية نحو سوق عربية مشتركة، وتحقيق حلم استخدام عملة عربية موحدة، على غرار العملة الأوروبية الموحدة، وفك الارتباط بالدولار وذلك لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والأزمة الاقتصادية العالمية.

الكلمات الأساسية: التكامل الاقتصادي، التكتلات الاقتصادية العالمية، الدول العربية .

Economic Integration and its Impact on the Arab Countries

Elfatih M. O. Mukhtar

Abstract: This research describes and analyses the economic integration and its impact on the Arab countries, explaining the concept of economic integration, noting the experiences of economic integration in the Arab region, and analysis for its impact on the integrated Arab countries. The most prominent findings of the research show that experiences of the Arab region in the field of Arab economic integration did not achieve the expected success. The results also highlighted that the economic integration contributes to the breadth of markets and achieve economies of scale and compete in international markets. The results also indicated that the economic integration grants the Arab countries the power of bargaining power and advantage of dealing with entities that are forming coalitions with each other. Thus the recommendations and suggestions came out with the need to review all the agreements that have been among the Arab countries in accordance with the changes of Arab and global realities. It is also recommended the need to increase the volume of inter-Arab investments, as it came recommendations also need to take practical steps towards a common Arab market, and realize the dream of a unified Arab currency, similar to the European currency, the dollar disengagement in order to face the global economic blocs and the global economic crisis.

keywords: economic integration, global economic blocs, Arab countries.

(*) استاذ الاقتصاد والتجارة الخارجية المساعد، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، drelfatih@hotmail.com

المقدمة:

يشهد العالم اليوم العديد من التطورات الجذرية والمتسارعة في الساحة الاقتصادية، أدت إلى حدوث تغييرات هامة ذات آثار بعيدة المدى، تتمثل في اتجاه معظم دول العالم لتبني سياسة الاقتصاد الحر، وبروز آفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحرير التجارة، وعملقة المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز قدرتها الإنتاجية التصديرية من خلال الميزة التفضيلية والتخصص، وإعادة الهيكلة والدخول في تحالفات استراتيجية وتكتلات اقتصادية.

ونظراً لهذه التطورات فإنه من البديهي على الدول العربية أن تحقق تكتلاً خاصاً بها لتكون على استعداد للتعامل مع الانفتاح في العالم بالشكل الذي يحقق ذاتيتها ومساهماتها في التقدم الاقتصادي العالمي أسوة ببقية التكتلات الموجودة في أنحاء مختلفة من العالم، وبذلك فقط يمكن للدول العربية بمختلف هيئاتها ومؤسساتها أن تكون فاعلة ومساعدة من أجل التغيير لما فيه خير الوطن العربي والإنسانية^(١).

وإذا كان موضوع التكامل الاقتصادي - أياً كانت صورته قد احتل مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فإن ذلك يرجع إلى ادراك جميع دول العالم بلا استثناء لأهمية وضرورة تنمية التعاون الاقتصادي فيما بينها، لذا نجد أن العالم كله ينفذ عن نفسه غبار النشاط الاقتصادي القطري أو العلاقات الثنائية أو الثلاثية المحدودة، وسيكون التعامل في المستقبل بين الكتل الاقتصادية العملاقة أو القارات الكاملة، ونظراً لإدراك الدول العربية لأهمية التكامل الاقتصادي فيما بينها لمواجهة التكتلات الاقتصادية العديدة ولواجهة العديد من المتغيرات الاقتصادية، فقد بذلت محاولات عديدة لإنجاز التكامل الاقتصادي العربي بدأت منذ الخمسينيات وحتى الآن، الأمر الذي يمكننا من القول بأن الاقتصاد العربي كان سباقاً في هذا المضمار، فأنشأ شبكة من الأجهزة وأعد مجموعة من الأهداف والوسائل وحقق قدراً من الانجازات يندر أن يكون له شبيه في أقاليم العالم الأخرى. فكانت اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من أول الاتفاقيات العربية التي عبرت عن إبراز الأهداف العربية المشتركة^(٢).

وإذا كانت دول العالم ومنها الدول العربية قد عرفت أهمية التكامل الاقتصادي فيما بينها، فإن الشريعة الإسلامية قد حثت على التعاون والتكامل بين كافة الدول العربية والإسلامية في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها حتى يكون للدول الإسلامية المكانة العظمى بين كافة دول العالم.

ونظراً لأهمية التكامل الاقتصادي العربي وكونه ضرورة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ولأن التعاون بين الدول العربية والإسلامية أمر جاء به الإسلام، كان اختياري لهذا الموضوع الذي أصبح موضع اهتمام العالم قاطبة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

مشكلة البحث:

يشهد العالم اليوم أزمة اقتصادية تضع معظم دول العالم أمام تحديات لا بد من مواجهتها والتعامل معها بكل ايجابية للاستفادة من الفرص التي تتيحها بشكل يفيد الجهود الانمائية التي تقوم بها الدول، وخصوصاً الدول التي تعمل على زيادة درجة انفتاحها الاقتصادي وتجتهد لكي تنمي إمكاناتها المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق تطلعات شعوبها، والدول العربية من بين هذه الدول التي يتعين عليها أن تواجه هذه الأزمة وتحدياتها، لاسيما وأن معظم الدول العربية تعاني من مشاكل

(١) نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، ط١، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦، ص٣.

(٢) أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، ط١، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٦، ص٤٤.

مالية ومديونيات وضيق حجم الأسواق الداخلية والبطالة ومن ثم عدم قدرتها على إقامة المشروعات الحديثة والكبيرة لتعامل كل دورة منفردة، لذا فإنه يتعين عليها أن تحقق تكاملها الاقتصادي انطلاقاً من تجميع قدرتها والاتجاه نحو التكتل والاندماج في كيانات أكبر يمكنها من تحقيق مكاسب تنسيق العمل الجماعي فيما بينها.

أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الجوانب التالية:
- ١/ توضيح مفهوم التكامل الاقتصادي والأسباب والدوافع التي تؤدي إليه.
 - ٢/ التعرف على الفوائد والايجابيات التي يمكن أن يحققها التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.
 - ٣/ الإشارة إلى التجارب التي مرت بها المنطقة العربية في مجال التكامل الاقتصادي.
 - ٤/ التعرف على مدى خطورة التعامل المنفرد للدول العربية مع الكيانات الاقتصادية العملاقة والسلبيات جراء هذا التعامل الأحادي.

فرضيات البحث:

- ١- الاتفاقيات التي تمت بين البلدان العربية تحتاج إلى مراجعة واسعة من أجل تفعيلها وتحقيق الأهداف التي من أجلها قامت مثل هذه الاتفاقيات.
- ٢- التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يمكنها من الصمود أمام الأزمة الاقتصادية العالمية ويجنبها السلبيات التي يمكن أن تفرزها هذه الأزمة في حالة تعامل كل دولة منفردة معها.
- ٣- يساهم التكامل الاقتصادي العربي في اتساع نطاق الأسواق في الدول العربية المتكاملة، وتحقيق وفورات الإنتاج الكبير وبالتالي المنافسة في الأسواق الدولية.
- ٤- يمنح التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية الدول المتكاملة ميزة القدرة على المساومة والتعامل مع التكتلات الأخرى.

منهجية البحث:

سيقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصف وتحليل التكامل الاقتصادي وانعكاساته على الدول العربية موضحاً لمفهوم التكامل الاقتصادي ودوافعه، ومبيناً لتجارب التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية، ومحللاً لانعكاساته على الدول العربية المتكاملة.

١. مفهوم التكامل الاقتصادي ودوافعه

١/١ ماهية التكامل الاقتصادي:

إن كلمة تكامل Integration كلمة ذات أصل لاتيني وابتدئ استعمالها عام ١٦٢٠ في قاموس اكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تولف كلاً واحداً^(١).

(١) Friz machlup: A theory of thought on economic integration the Macmillan press ltd. London , 1977. P19.

أنظر: حربي محمد موسى عريقات، التكامل الاقتصادي وتحديات ظاهرة العولمة، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، السنة التاسعة، العدد العشرون، ٢٠٠٠، ص ٥٨.

وهذا المعنى الوارد في قاموس اكسفورد يتفق تماماً مع المعنى الدارج لكلمة تكامل فهي تدل في معناها الدارج على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد^(١). ورغم حداثة لفظية التكامل إلا أنه قد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع بحيث أصبحت تمثل إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر.

ورغم الاهتمام بكلمة التكامل في الأدب الاقتصادي إلا أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على بيان المقصود بهذه الكلمة، حيث أن هناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينها في تعريف التكامل^(٢).

الاتجاه الأول: هو اتجاه عام يرى أن التكامل يعني: أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة، دون المساس بسيادة أي منهما.

الاتجاه الثاني: هو اتجاه أكثر تحديداً حيث يرى أن التكامل يعني عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

هناك تعريف آخر للتكامل الاقتصادي أكثر شمولية يوضح بأن التكامل الاقتصادي هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية بهدف إذابة اقتصاديات هذه الدول في اقتصاد واحد، وإلغاء كافة القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينهم وذلك بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية^(٣).

٢/١ دوافع التكامل الاقتصادي:

لاشك أن الدول عندما تقدم على إحداث تكامل اقتصادي فيما بينها فإن هناك دوافع تدفعها لتحقيق هذا التكامل، هذه الدوافع منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي، وفيما يلي نتناول هذه الدوافع:

أولاً: الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي:

تعد المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع الي إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول، ومن ثم فإن العلاقة وثيقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي، والدوافع السياسية التي تكون وراء قيام التكامل الاقتصادي لها أسباب عديدة تختلف باختلاف ظروف كل منها، فقد يكون الدافع للتكامل هو توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول الداخلة في التكامل، وقد يكون الدافع هو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية وخير مثال على ذلك قيام السوق الأوروبية المشتركة حيث كان الدافع لقيام تلك السوق هو تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها، أو تقسيم أمريكا والاتحاد السوفيتي — سابقا- العالم إلى قسمين يتم سيطرتهم عليهما^(٤).

و تؤثر السياسة في التكامل الاقتصادي حتى ولو لم يستهدف من التكامل أغراضاً سياسية ويرجع ذلك إلى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية تؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها، وكما تؤثر السياسة في التكامل الاقتصادي فإنه يحدث العكس كذلك، حيث إن من شأن التكامل الاقتصادي إذا نجح وتطور ألا يبقي التنظيمات أو العلاقات السياسية على وضعها القديم سواء فيما بين الدول المشتركة في التكامل، أو فيما بينها وبين الدول الأخرى، إذا يتعين إجراء التعديلات اللازمة للمواءمة مع الوضع الاقتصادي الجديد^(٥).

(١) محمد هاشم خواجكية، التكامل الاقتصادي في الخليج العربي، من منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، بدون سنة طبع، ص ١٩٣.

راجع: حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٩٨، ص ٧.

(٢) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، ط١، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢، ص ٤٢.

(٣) نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص ١٩.

(٤) اسماعيل عبد الرحيم شلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بدون سنة طبع، ص ٥٤ - ٥٦.

(٥) اسماعيل عبد الرحيم شلبي، المرجع السابق، ص ٥٦، ٥٧.

وللتدليل على أن المصالح السياسية تعد من أهم الأسباب التي تحمل على إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول نضرب الأمثلة التالية:

١/ اتحاد الزولفرين Zollverein والذي كان تمهيداً لتحقيق وحدة ألمانيا سياسياً وهو اتحاد جمركي تم خلال القرن التاسع عشر بين الولايات الألمانية، وكان مثلاً طيباً لتقارب اقتصادي بقصد تحقيق تقارب سياسي بين الولايات الألمانية المكونة له، وقد كان هذا الاتحاد الجمركي أداة مباشرة لتحقيق وحدة ألمانيا سياسياً.

٢/ التجمع الاقتصادي الأوروبي الذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية حيث كان هذا التجمع رداً على التحديات السياسية التي واجهت أوروبا خلال تلك الفترة، ونصت المادة الثانية من معاهدة روما على أن أغراض هذه المعاهدة توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وبالتالي يتضح أن الغرض الأساسي لهذه الاتفاقية العمل على تطوير التجمع الاقتصادي الأوروبي - أو السوق الأوروبية المشتركة - إلى وحدة سياسية واحدة^(١).

٣/ اتفاقية الوحدة الاقتصادية المنعقدة بين دول الجامعة العربية، حيث لم تشر هذه الاتفاقية صراحة إلى أنها تستهدف غرضاً سياسياً، بل أشارت إلى هدفها الاقتصادي، حيث جاء في ديباجة هذه الاتفاقية: إنه رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها، وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها وتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها، فقد اتفقت على قيام وحدة كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية.

ولاشك أن الظروف التي يمر بها العالم العربي على المستويين السياسي والاقتصادي تعتبر ملائمة الآن تماماً لبدء السير بشكل متدرج نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، على نحو يمكن أن يؤدي إلى تغير شكل الخريطة العربية خلال السنوات القادمة وتحقيق موقع مناسب للدول العربية في عالم القرن الحادي والعشرين.

ويمكن القول بأن التفكير السياسي العربي قد أصبح مهياً الآن لدعم إمكان قيام تكامل اقتصادي عربي واقعي يستند على أسس قوية تجعله غير قابل للانتكاس إلى حد بعيد، فهناك قناعات متزايدة بأهمية البعد الاقتصادي في الحفاظ على تماسك واستقرار الدول العربية، واستعداد أكبر للفصل في الخلافات السياسية والتعاون الاقتصادي، والعمل على وحدة الكلمة ووحدة الصف في التعامل مع الأطراف الخارجية والعمل على مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية على جميع المستويات، ومن ثم أصبحت القاعدة السياسية الفكرية للتكامل الاقتصادي أكثر ملائمة عن ذي قبل^(٢).

ومن ثم فإنه لا يمكن توحيد الدول العربية سياسياً دون أن يتم توحيدها اقتصادياً في نفس الوقت، فكل من الوحدتين السياسية والاقتصادية ضرورية لوجود الأخرى، فخدمة الاقتصاد العربي هي في نفس الوقت خدمة للسياسة العربية، ولا يمكن للدول العربية أن تواجه المخاطر التي تحيط بها في الوقت الراهن، وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شئوننا السياسية بحجة الإصلاح السياسي ومكافحة الإرهاب وغير ذلك من الحجج الواهية، إذا ما بقي اقتصادها مفككاً على ما هو عليه الحال الآن، فضلاً عن تفككها سياسياً.

ثانياً: الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي:

إلى جانب الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي، توجد الدوافع الاقتصادية والتي يمكن إجمالها فيما يلي^(٣):

(١) اسماعيل عبد الرحيم شلبي، المرجع السابق، ص ٥٥.
(٢) أشرف إبراهيم عطية، التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص ٥٤٠.

(٣) Bernard Hoekman and Patrick messerlin: initial conditions and incentives for Arab economic integration: op: cit

-انظر: صلاح الدين حسن السبيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣، ص ٦٣ - ٦٨.

- ١- رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها تجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن العصر الحالي أصبح عصر التكتلات الاقتصادية، وهذه التكتلات تخلق فرصة أمام الدول المتكاملة كي تقوى اقتصادها داخلياً وخارجياً، كما أصبح لهذه التكتلات دور ريادي وأساسي في حركة الاقتصاد والتجارة العالمية^(١).
- ٢/ رغبة الدول المتكاملة في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن هدم الحواجز الجمركية بين الدول الداخلة في التكامل مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الإنتاج على نطاق واسع.
- ٣/ الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية من قبل وحدة أو وحدتين إنتاجيتين في كل دولة من الدول المتكاملة على حدة.
- ٤/ رغبة الدول المتكاملة وخاصة النامية منها في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية، وتحريك عجلة التصنيع فيها والارتقاء بها من الصناعات الصغيرة إلى الصناعات التي تجسد الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي يشهدها العصر الحالي، ويعتبر التكامل الاقتصادي الطريق الأمثل لتأمين المناخ المناسب لوجود الصناعات التي تتوافر فيها شروط الكفاءة الإنتاجية وذلك نتيجة اتساع السوق وزيادة حدة المنافسة فيه.
- ٥/ التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة نقلاً على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية ويمنحها قدرة أكبر على المساومة التجارية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصاداتها مجتمعة. وإذا نظرنا إلى الدول العربية فإننا نجد أن هناك مجموعة من الدوافع أو المبررات التي تدفعها لإقامة تكامل اقتصادي فيما بينها وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي:^(٢)
- ١/ اختلاف وتباين الموارد الطبيعية والبشرية التي تملكها كل دولة من الدول العربية، فهناك دول كثيفة في السكان مثل مصر والسودان والعراق، ودول أخرى تعاني من قلة السكان مثل موريتانيا وليبيا وعمان حيث تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع حوالي ٢.٣، ٢، ١.٧ على التوالي.
- ٢/ اختلاف الموارد الطبيعية المالية بين الدول العربية، فهناك دول ذات دخول وفوائض مالية مرتفعة ومتراكمة كالدول البترولية، ودول أخرى وهي الغالبية تعاني من ندرة رؤوس الأموال وذات مديونيات كثيرة، ويتراوح متوسط دخل الفرد سنوياً في الدول العربية بين ٦٠٠ دولار، وأكثر من ٢٥ ألف دولار، يضاف إلى ذلك أن رؤوس الأموال الخاصة ببعض الدول البترولية يتم استثمارها في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بينما هناك دول عربية أخرى غارقة في مديونياتها الخارجية.
- ٣/ ضيق حجم الأسواق الداخلية للدول العربية، ومن ثم عدم قدرتها على إقامة المشروعات الحديثة والكبيرة الحجم في معظم مجالات النشاط الاقتصادي.
- ٤/ انخفاض الإنتاجية، وشدة التبعية للدول المتقدمة في النواحي الثقافية والعلمية والفنية، حيث يركز التعليم على النواحي النظرية فضلاً عن غياب التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والكفاءة الإنتاجية وعدم القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية التي تشهدها دول العالم المتقدمة. وتدهور معدلات التبادل التجاري وتفاقم مشكلة الديون الخارجية على نحو يهدد مستقبلها السياسي واستقرارها الاجتماعي.
- ٥/ تملك الدول العربية خاصة الدول البترولية فوائض مالية كبيرة قد تصل إلى أكثر من ٨٠٠ مليار دولار مودعة في البنوك الغربية.
- ٦/ انخفاض حجم التجارة البينية للدول العربية حيث لم يتجاوز ١١.٥٪ من إجمالي تجارتها الخارجية، في الوقت الذي يبلغ فيه حجم التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي ٦٠٪ من إجمالي تجارتها الخارجية.

(١) سليمان سيد أحمد، الزراعة وتحديات العولمة، ط٢، السودان، مطبعة الإدارة العامة للإرشاد الزراعي، وزارة الزراعة والغابات، ٢٠٠٠، ص ١٦١.

(٢) صلاح الدين حسن السيسى، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣، ص ٦٤- ٦٧.

٧ / ضعف المركز التفاوضي والتنافسي للدول العربية في علاقاتها الاقتصادية الدولية. مما يجعلها تعاني في علاقاتها الاقتصادية الخارجية، فتجارة الصادرات لهذه البلدان تعتمد أساساً على السلع الأولية، أما تجارة الواردات فيتكون الجزء الأكبر منها من مواد غذائية و سلع استهلاكية مصنوعة، والجزء الأصغر منها في معظم الحالات عبارة عن الآت ومعدات وتجهيزات صناعية ووسائل نقل^(١).

٨ / التغيرات التي حدثت بالساحة الدولية في السنوات الأخيرة وقيام التكتلات الاقتصادية التي لا تعترف بالكيانات الصغيرة والمبعثرة سياسياً واقتصادياً، وقيام منظمة التجارة العالمية وانضمام معظم الدول العربية إليها وما أوجدته هذه المنظمة من ظروف لا بد من الاستعداد لها والتعامل معها، فتحرير التجارة العالمية وظهور الأزمة الاقتصادية العالمية وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة وتنسيق المصالح فيما بينها أوجد تحديات كبيرة لا يمكن مواجهتها إلا بالتنسيق بين الدول العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي بينها والذي أصبح ضرورة ملحة لاغنى عنها لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في المنطقة العربية حتى تستطيع الدول العربية التعايش والتجاوب مع المستجدات الدولية، وخلق كيان اقتصادي عربي قوي يسمح بالاندماج في الاقتصاد العالمي ويجنب الدول العربية الوقوع في سلبيات حرية التجارة والعولمة والأزمة الاقتصادية التي يمكن أن تتعرض لها في تعاملها منفردة في الساحة الدولية.

إزاء كل ما سبق وإزاء التغيرات السياسية والأزمة الاقتصادية العالمية لم يعد أمام الدول العربية من مخرج لتحقيق حلم التكامل الاقتصادي بينها سوى العمل الجاد لتجاوز الصعوبات التي تعترض تحقيق هذا الحلم وإيجاد الإرادة السياسية القوية والصادقة من قبل القادة العرب لتجاوز كافة الصعوبات والمعوقات، ذلك أن الإرادة السياسية هي أساس إمكانية التغلب على كل ما يعترض تحويل حلم التكامل الاقتصادي العربي إلى واقع ملموس، وكذلك فإنه يجب على كل المؤسسات العربية المتخصصة وعلى رأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية المساهمة في بلورة التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ذلك أنه إذا لم تتمكن الدول العربية من إنجاز هذه المهمة فإنها سوف تجد نفسها أمام مخاطر التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد والتي يأتي على رأسها مخاطر الأزمات الاقتصادية والعولمة والتكتلات الاقتصادية والتي ستضطر الدول العربية إلى مواجهتها فرادى، والواقع يشير إلى أنها لن تتمكن من ذلك، وبالتالي تتحول إلى دول هامشية ثانوية تابعة لغيرها من الدول المتقدمة.

٣. تجارب التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية:

١/٣ السوق العربية المشتركة:

في عام ١٩٦٢ وقعت خمس دول عربية اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، بهدف قيام وحدة اقتصادية كاملة تضمن لها ولرعاياها قدم المساواة حرية انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال وانضمت العراق واليمن إلى الاتفاق عام ١٩٦٣ غير أن خمس دول فقط هي التي أودعت وثائق التصديق وهي، مصر وسوريا والأردن والعراق والكويت.

وأنشئ بناء على هذه الاتفاقية "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية" الذي اتخذ عام ١٩٦٤ خطوات نحو إنشاء سوق عربية مشتركة وأصدر قراراً بأن تلغى حتى أول يناير ١٩٧٤ الرسوم الجمركية والقيود الأخرى المفروضة على تبادل المنتجات المحلية بين البلاد التي صدقت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

(١) الفاتح محمد عثمان مختار، التجارة الخارجية للبلدان الإسلامية المعاصرة وأثرها على التنمية، السودان، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد الأول، يناير، ٢٠٠٨، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

٢/٣ اتحاد دول المغرب العربي:

في عام ١٩٦٤ بحث وزراء الاقتصاد في دول المغرب العربي الثلاث، المغرب وتونس والجزائر سبل تدعيم التعاون فيما بينهم وقاموا بتوقيع اتفاقية لتنسيق السياسات الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وتم إنشاء لجنة استثمارية دائمة تضم وزراء الاقتصاد في الدول الثلاث، كما أنشئ مركز الدراسات والبحوث الصناعية بمساعدة الأمم المتحدة.

٣/٣ التكامل المصري السوداني:

في عام ١٩٧٤ تم توقيع برنامج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان بغرض تدعيم الروابط بين الشعبين الشقيقين في كافة المجالات. وأنشأ برنامج العمل السياسي مؤسسات التكامل متمثلة في مؤتمر برلاني مشترك، ولجنة سياسية عليا مشتركة، ولجنة وزارية عليا مشتركة ينبثق عنها سكرتارية ووزير لشئون التكامل في البلدين، ومجلس الدفاع المشترك، كما تشرف اللجنة الوزارية على لجان متخصصة في الزراعة والري والصناعة والتجارة. الخ ومشروعات مشتركة في هذه المجالات. عام ١٩٨٢ تم توقيع ميثاق التكامل بين مصر والسودان، ونص على إنشاء مجلس أعلى للتكامل كأعلى سلطة للتكامل، وكذلك برلمان وادي النيل، وسكرتارية للتكامل تشرف على مجلس الدفاع واللجان الفنية المتخصصة، واستحدث الميثاق صندوق التكامل لتمويل مشروعات التكامل المختلفة.

٤/٣ مجلس التعاون الخليجي:

في عام ١٩٨١ أنشئ مجلس التعاون الخليجي من ست دول عربية في منطقة الخليج العربي وهي: دول الإمارات، البحرين، المملكة العربية السعودية، عُمان، قطر والكويت. كما وقعت في نفس العام اتفاقية للتعاون الاقتصادي. ويعتبر مجلس الشئون الخليجي هو السلطة العليا لتنسيق السياسات الاقتصادية وكيفية التعاون بين الدول الأعضاء في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية، ويضم ملوك وأمراء هذه الدول ويجتمع مرتين سنوياً كما أنشئت أمانة عامة لمجلس التعاون الخليجي، ولها ميزانية مستقلة، كما أنشئت لجان متخصصة في شئون الاقتصاد والسياسة والثقافة. الخ، لتدعيم أعمال الأمانة العامة ومجلس الوزراء^(١). مما سبق يتضح أنه وبالرغم من أن البلدان العربية بدأت تجارب التكامل والاتحاد والتعاون فيما بينها مبكراً، إلا أن هذه التجارب لم ترتق إلى المستويات المطلوبة، أو لم تحقق الأهداف الكاملة التي أدت إلى قيام مثل هذه التحالفات، كما أنها لم ترضي تطلعات وآمال شعوبها.

٣. آثار التكامل الاقتصادي على الدول العربية:

من الممكن أن يحقق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية المتكاملة العديد من الايجابيات وهذه الايجابيات ليست ضرباً من الخيال فقد حققتها لنفسها مجموعات من الدول التي أخذت التكامل الاقتصادي مأخذ الجد، ويمكن إبراز هذه الايجابيات على النحو التالي:

١/٣ تقسيم العمل بين الدول المتكاملة:

من أهم ما ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول العربية المتكاملة، وذلك على أساس من التخصص، حيث تقوم كل دولة من دول التكامل بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، وهذا يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاية الإنتاجية

(١) سامي السيد سالم، مبادئ علم الاقتصاد، ط ١، الرياض، دار النشر الدولي، ٢٠٠٣، ص ٣٨١- ٣٨٣.

العالية، مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظراً لإلغاء الحواجز الجمركية، وبذلك تتحقق مصلحة المنتج الذي يسعى لتحقيق الربح، كما تتحقق مصلحة المستهلك كذلك حيث يحصل على السلعة ممن ينتجها داخل السوق بأقل تكلفة، وبالتالي يحصل عليها هو بأقل ثمن، أياً كانت الدولة التي يتبعها المنتج طالما أنها إحدى الدول الداخلة في إطار التكامل^(١)، وقد كان المستهلك قبل حدوث التكامل يضطر إلى شراء نفس السلعة من المنتج الوطني داخل بلده الذي ينتمي إليه حتى ولو كان هذا المنتج ينتجها بتكلفة كبيرة ومستوى أقل في الجودة.

٣/٣ اتساع السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة:

كذلك ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي اتساع نطاق السوق في الدول العربية المتكاملة، واتساع حجم السوق يسمح بتحقيق وفورات الإنتاج الكبير، ويقصد بوفورات الإنتاج الكبير ما يتحقق بفضل اتساع نطاق الإنتاج من تخفيض تكاليف الإنتاج والارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية، كما أنه يمكن من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير حيث أنها سوف تستطيع استيعاب كل المنتجات التي تنتجها مما يمكنها من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاجها وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات مما يساهم في زيادة تسويقها تجارياً في الدول الداخلة في التكامل، كما أن اتساع حجم السوق ينمي روح الإبداع والمبادرة والاهتمام بموضوع البحث العلمي والدخول في الاستثمارات الكبيرة، كما أنها تشجع فرص الاختراع مما يؤدي إلى تحسين نوع الإنتاج وتخفيض نفقاته مما يقوي من مركز المنتجات في المنافسة الدولية، كما يساعد على تنمية اقتصاد البلاد المنضمة إليه وتنسيق سياستها الاقتصادية مما يخفف من أضرار التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الانكماش والتضخم.

٣/٣ حرية انتقال رأس المال والعمل:

كذلك يؤدي التكامل الاقتصادي إلى حرية انتقال رأس المال والعمل من البلد الذي تقل فيه الإنتاجية الحدية إلى البلد الذي ترفع فيه هذه الإنتاجية، وبذلك يكون انتقال رأس المال والعمل في مصلحة البلدين المرسل والمستقبل وبالتالي في صالح مجموع الدول الداخلة في التكامل حيث يتم استخدام عنصر العمل على أحسن وجه ممكن، ويؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول العربية المتكاملة.

٤/٣ القدرة على المساومة والتعامل مع التكتلات الأخرى:

من محاسن وإيجابيات التكامل الاقتصادي أنه يمنح الدول المتكاملة من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة حتى تستطيع تحقيق مصالحها، فالتكامل الاقتصادي يؤدي حتماً إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدة، والقدرة على المساومة تؤدي إلى تحسين وكفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية، حيث تستطيع الدول المتكاملة استيراد السلع الأجنبية بأسعار منخفضة مع إمكانها من رفع أسعار سلعها الوطنية المصدر للخارج، وبالتالي تستطيع الدول المتكاملة وضع حد لتقلبات الأسعار الخاصة بصادراتها والتي تحدث نتيجة التقلبات الدورية في مستوى التشغيل والإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة. وخير مثال على قدرة الدول المتكاملة على المساومة ما كان من الدول العربية البترولية في حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، حيث استطاعت هذه الدول عن طريق تحكمها وسيطرتها على البترول وهو مورد من الموارد الحيوية أن تحصل على نتيجتين هامتين: إحداهما ذا أثر سياسي؛ وهو تغير موقف الدول الأوروبية من القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط، حيث بدأت هذه الدول

(١) اسماعيل عبد الرحيم شليبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مرجع سابق، ص ٧١.

الأوربية في أخذ بعض المواقف الإيجابية العملية في المحافل الدولية للدفاع عن الحقوق المشروعة للدول العربية المحتلة وحققها في الاستقلال وحق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة مستقلة، والنتيجة الأخرى ذا أثر اقتصادي، حيث تحكمت هذه الدول في أسعار البترول واستطاعت أن ترفع سعر البرميل الواحد من البترول والذي وصل في أواخر عام ١٩٧٩ وأوائل ١٩٨٠ إلى خمسة أضعاف ثمنه قبل حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣.

٥/٣ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي:

يؤدي التكامل الاقتصادي بصفة عامة إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة ويرجع ذلك إلى أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى وجود نوع من التفاضل بالنسبة للمستقبل ومن ثم زيادة اقبال المنظمين على الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات، كما أن التكامل الاقتصادي يساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الدول الداخلة في التكامل، فإتساع السوق وما يتبعه من زيادة معدل الطلب على السلع المنتجة سيؤدي الي زيادة الحافز على الاستثمار، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في الدول الداخلة في التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل إنتاج هذه السلع، يضاف إلى ذلك رغبة المستثمرين الأجانب في الاستثمار في الطاقات الإنتاجية في الدول الداخلة في التكامل الأمر الذي يؤدي إلى وجود المشروعات الاستثمارية الكبرى التي لا تستطيع الدول فرادى أن تنشأها، ولاشك أن زيادة معدل الاستثمار وإقامة المشروعات الاستثمارية الكبرى من شأنه أن يؤدي الي زيادة معدل النمو الاقتصادي داخل الدول المتكاملة.

٦/٣ خلق فرص للعمالة في الدول المتكاملة:

لاشك أن ما يترتب على التكامل الاقتصادي من اتساع حجم السوق وزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية سيؤدي إلى خلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين، ومن ثم زيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة والفنيين في كافة الدول الداخلة في التكامل، وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة في هذه الدول.

الخاتمة:

تم إلقاء الضوء على التكامل الاقتصادي وانعكاساته على الدول العربية، وقد تناول البحث أولاً مفهوم التكامل الاقتصادي ودوافعه، وتناول ثانياً تجارب التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية، وتطرق ثالثاً لآثار التكامل الاقتصادي على الدول العربية.

ظهر من البحث أن تجارب المنطقة العربية في مجال التكامل الاقتصادي لم تكن بالمستوى المأمول أو بالمستوى الذي يرضي تطلعات شعوبها، لاسيما وأن البحث أظهر أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يحقق فوائد كثيرة وعديدة تتمثل في اتساع نطاق الأسواق في الدول العربية وتحقيق وفورات الإنتاج الكبير وتخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض أسعار المنتجات.

كما يحقق التكامل القدرة على المساومة والتعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة بما يخدم مصالحها الاقتصادية.

وكما يسهم في زيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة في كافة الدول الداخلة في التكامل وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة التي تـؤرق هذه الدول وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة.

مما سبق يتضح مدى أهمية التكامل الاقتصادي للبلدان العربية، مما يستوجب من الدول العربية أن تهتم بهذا الجانب لاسيما وأنه الحل الأمثل للصدود أمام الأزمات الاقتصادية العالمية، كما أنه الحل المنتظر لشعوب هذه الدول لتحقيق آمالها وتطلعاتها.

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات:

- ١- وضح من خلال الدراسة أن التجارب التي مرت بها المنطقة العربية في مجال التكامل الاقتصادي العربي لم ترض تطلعات وآمال شعوبها.
- ٢- بالرغم من أن المنطقة العربية كانت سباقة في قيام التحالفات والتجمعات فيما بينها إلا أنها لم تحقق النجاح المطلوب.
- ٣- الاتفاقيات التي تمت بين البلدان العربية تحتاج إلى مراجعة واسعة من أجل تفعيلها وتحقيق الأهداف التي من أجلها قامت مثل هذه الاتفاقيات.
- ٤- وضح من خلال الدراسة أيضاً أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تقسيم العمل بين الدول العربية المتكاملة على أساس من التخصص، حيث تقوم كل دولة بإنتاج السلعة التي تتميز بإنتاجها بميزة نسبية مما يحقق مصلحة المنتج والمستهلك.
- ٥- يساهم التكامل الاقتصادي العربي في اتساع نطاق الأسواق في الدول العربية المتكاملة، وتحقيق وفورات الإنتاج الكبير وبالتالي المنافسة في الأسواق الدولية.
- ٦- يساعد التكامل الاقتصادي العربي على استخدام عنصر العمل على أحسن وجه ممكن.
- ٧- يؤدي التكامل الاقتصادي العربي إلى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول العربية المتكاملة.
- ٨- يمنح التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية الدول المتكاملة ميزة القدرة على المساومة والتعامل مع الكيانات المتكتلة مع بعضها.
- ٩- التكامل الاقتصادي العربي يمكن الدول العربية من مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والأزمة الاقتصادية العالمية.

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

- بعد أن عرضنا أهمية التكامل الاقتصادي العربي وانعكاساته، سنتعرض الآن لبعض التوصيات والمقترحات بشأن تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، وتتمثل هذه المقترحات فيما يلي:
- ١/ إرساء استراتيجية للعمل العربي المشترك:

تتضمن أهدافاً رئيسية واقعية واضحة تنسجم وإمكانات الدول العربية، وإطلاق القوى الإبداعية للمواطن العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل ومتكافئ لأعباء التنمية ومسئولياتها وأيضاً جني ثمارها وعوائدها، ويتم وضع الإطار العام لهذه الاستراتيجية من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

 - ٢/ تخطيط العمل العربي المشترك:

ويتم ذلك عن طريق وضع خطة طويلة الأجل تكون إطاراً لخطط متوسطة وقصيرة الأجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء مبنية على أساس الاستراتيجية التي يتم وضعها على أن ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية.

 - ٣/ توحيد الأنظمة الاقتصادية والجمركية والمالية:

حيث لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف الدول العربية المتكاملة اقتصادياً، بل يجب إلى جانب ذلك توافر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية أو وفق مبادئ موحدة، أو بمعنى آخر خلق سوق عربي يقوم على قواعد موحدة للتكلفة الإنتاجية، هذا التنسيق يتعين أن يتناول شؤون التعريفات الجمركية الموحدة، وشؤون النقد، وسياسات الاستثمار وبعض العناصر الضريبية والسياسة التجارية للدول العربية تجاه الدول الأخرى، كل هذه الأمور تتطلب مفاوضات بين الدول العربية للتوصل إلى حلول وسطية لتحديد مضمونها بقدر تسمح به تشريعاتها، واختياراتها السياسية، ومستويات التنمية بها، ورؤية أصحاب المصالح بها لعائد التكامل وسبل تحقيقه.

٤/ تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل الدول العربية:

لأن ذلك يتيح القيام باتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار والادخار بصورة تتمشى مع العوامل الأساسية الاقتصادية الكامنة، ومن ثم تعزيز وتدعيم التخصص والتوزيع الكفاء للموارد الاقتصادية المتاحة، كما يتيح الاستقرار الاقتصادي كذلك تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري والتي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمارات المحلية على العمل بالداخل، ويشجع الاستثمارات الأجنبية على الانسياب إلى داخل الدول العربية.

٥/ إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية:

حيث يلاحظ أن الدول العربية تعتمد اعتماداً كلياً على المواد الأولية (النفط والمواد الخام) حيث يستحوذ قطاع النفط على نحو ٧٠٪ من إجمالي الصادرات السلعية العربية، لذلك فإنه يتعين إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية والعمل على تنوع الإنتاج وذلك عن طريق تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، ويتم ذلك من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة، وقيام صناعات عربية متخصصة ومتكاملة تطبق أساليب الإنتاج على أسس علمية، على اعتبار أن هذا الأسلوب يعد الأمثل لتضافر وتفاعل المصالح الاقتصادية العربية لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لتكون قطاعات تكاملية وليست تنافسية، وتكون في نفس الوقت على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجي.

٦/ مراجعة جميع الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية:

سواء كانت هذه الاتفاقيات اقتصادية أو تجارية أو استثمارية أو ضريبية، وإجراء التعديلات العاجلة عليها بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي والعالي، وإعطاء المنظمات المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقيات الصلاحيات اللازمة لذلك وعلى الأخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واتفاقية السوق العربية المشتركة، وكذلك مراجعة أوضاع المشروعات العربية المشتركة في المجالات المختلفة وتطويرها وتحديثها وذلك للاستفادة من حجم الاستثمارات الضخمة لهذه المشروعات باعتبارها أحد توجهات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

٧- إنشاء بنك عربي موحد:

يتم تمويله بنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، ويتولى هذا البنك توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تخدم مجموع الدول العربية، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتبادل التجاري، وكذلك الترويج لمشروعات الاستثمار وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

٨- زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية:

وذلك بتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الدول العربية، والذي يعتمد على توفير الحوافز والمزايا الضريبية والجمركية التي تقدمها الدولة للمستثمر العربي كما توفرها للمستثمر الأجنبي، ولعل الفرصة تعد مواتية الآن لزيادة حجم الاستثمارات العربية - العربية، واستعادة الأرصدة العربية التي توجد خارج الوطن العربي وإعادة توطينها في الدول العربية بعد أن أصبحت تتعرض للعديد من المخاطر مثل التجميد والمصادرة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة والهجمة الشرسة على الدول العربية والإسلامية، فهذه الأرصدة كانت كفيلة بتنمية الوطن العربي ووضعها في مصاف الدول المتقدمة.

٩- حفز وتشجيع مبادرات التكامل بين مؤسسات القطاع الخاص العربية:

وذلك عن طريق تكوين هيئة مشتركة من الاتحادات ومنظمات القطاع الخاص العربية تقوم على رعاية مشروعات التكامل الاقتصادي بين مؤسسات القطاع الخاص ومدتها بالدعم الإداري والتقني وتساعدتها في حل ما قد يعترضها من معوقات، وكذلك تشكيل مجموعات عمل نوعية تخصصية مشتركة بين مؤسسات القطاع الخاص العربي تختص بدراسة الأسواق العربية ورصد فرص التعاون والعمل المشترك وإجراء الدراسات وتجميع المعلومات وحث المؤسسات في قطاعاتها النوعية على المشاركة في استثمار تلك الفرص، يضاف إلى ذلك العمل على إنشاء صندوق عربي لتمويل مبادرات القطاع الخاص العربي في مشروعات التكامل الاقتصادي حيث يعتبر عجز التمويل من أهم معوقات دخول القطاع الخاص في مشروعات إقليمية.

١٠- إنشاء سوق عربية مشتركة وعملة عربية موحدة:

ضرورة اتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء سوق عربية مشتركة، وتحقيق حلم استخدام عملة عربية موحدة يتم تداولها بين أرجاء الوطن العربي، على غرار العملة الأوروبية الموحدة، وفك الارتباط بالدولار وذلك لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والأزمة الاقتصادية العالمية. كذلك ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها خطوة هامة وضرورية نحو إقامة السوق العربية المشتركة.

المراجع:

- ١/ أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، ط١، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٦.
- ٢/ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، ط١، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.
- ٣/ اسماعيل عبد الرحيم شلبي، التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، بدون سنة طبع.
- ٤/ أشرف إبراهيم عطية، التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.
- ٥/ الفاتح محمد عثمان مختار، التجارة الخارجية للبلدان الإسلامية المعاصرة وأثرها على التنمية، السودان، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد الأول، يناير ٢٠٠٨.
- ٦/ حربي محمد موسي عريقات، التكامل الاقتصادي في الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، بدون سنة طبع.
- ٧/ حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٩٨.
- ٨/ سليمان سيد أحمد، الزراعة وتحديات العولمة، ط٢، السودان، مطبعة الإدارة العامة للإرشاد الزراعي، وزارة الزراعة والغابات، ٢٠٠٠.
- ٩/ سامي السيد سالم، مبادئ علم الاقتصاد، ط١، الرياض، دار النشر الدولي، ٢٠٠٣.
- ١٠/ صلاح الدين حسن السيبي، الاتحاد الأوربي والعملية الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح) مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣.
- ١١/ عبد المنعم السيد علي، التكتلات الاقتصادية الدولية، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية، ١٩٩٥.
- ١٢/ محمد هشام خواجكية، التكامل الاقتصادي في الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، بدون سنة طبع.
- ١٣/ نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، ط١، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦.

- 14- Bernard Hoekman and Patrick Messerlin: initial condition and incentives for Arab economic integration:op:cit.
- 15- Friz Machlup: A theory of thought on economic Integration , the Macmillan press ltd , London , 1977.
